افتتاحية

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ أضرب الآلاف من عمال البناء في إمارة دبي عن العمل، وفي نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٨ تظاهر عمال النظافة البنغاليين في دولة الكويت. الإضرابات في كلا البلدين كانت بسبب: تدنّي مستويات الأجور، وتدنّي ظروف المسكن، وتدنّي بيئة العمل، وغياب التأمينات العمالية.

هل أصبحت عروبة الخليج في خطر؟ بسبب الإفراط غير المحسوب في استيراد العمالة الآسيوية خلال العقود الماضية، الأمر الذي ترتب عليه تهديدات جمّة في الدول المستوردة للعمالة، مثل: اختلال التركيبة السكانية، التأثيرات السالبة في نشأة الأطفال الخليجيين بسبب الأمهات البديلات القادمين من جنوب شرق آسيا، والدعاوى المحتملة لتلك العمالة بأحقيّتها في الحصول على الجنسية، وغيرها من التهديدات.

هناك آراء ترى في استيراد العمالة الآسيوية ميزات الكفاءة والمهارة المهنية والقبول بأعمال لا يقبل بها العربي، فضلاً عن الانخفاض النسبي لأجورهم، والادعاء بإمكانية إنهاء عقود الآلاف منهم عند الحاجة.

واذن يثور السؤال: نافع أم ضار، هو استيراد العمالة الآسيوية؟

على خلفية ما جرى في دبي والكويت، وعلى خلفية ما يمكن أن تأتي به رياح المستقبل، **تدعو إدارة المجلة الباحثين الاقتصاديين العرب لفتح قضية استيراد العمالة الآسيوية، وإضاءة جوانبها، واقتراح الحلول المناسبة لظروف الخليج العربي. لكل قرائنا التحية والشكر، وبانتظار دراساتكم وإسهاماتكم.**

رئيس التحرير

محمد سمير مصطفى

بديعة لشهب

أثر عمليات غسل الأموال في القطاعين المالي والإنتاجي

بديعة لشهب

باحثة مغربية في العلوم الاقتصادية.

يقصد بغسل الأموال القيام بالعديد من المعاملات (Transactions) الهادفة إلى إخفاء (Dissimuler) الأصل «القذر» للعائدات المالية بغرض استعمالها من طرف من بحوزتهم، دون الخضوع لأية متابعة قضائية أو عقاب[١].

وغالباً ما تتبّع الأموال التي يتم غسلها مساراً مخالفاً تماماً عن مسار الأموال المشروعة، حيث إن تجمّع كم هائل من الأموال غير الخاضعة للرقابة بأيدي عصابات إجرامية قد يؤدي إلى جعل قطاعات اقتصادية في غاية الحساسية، كالقطاع المالي والإنتاجي، تحت تصرّف هذه العصابات. والنتيجة الطبيعية، أن جانباً هاماً من رأس المال السائل لا يخضع للقواعد الاقتصادية الدولية أو لصالح الدول التي تمر عبرها هذه الأموال، مشكّلة بذلك أموالاً ساخنة (Hot money)؛ إذ تركز هذه العصابات في الغالب على الأنشطة التي تمكّنها من تحقيق الربح السريع، وتتماشى مع القواعد التي وضعتها هذه العصابات لإحكام عمليات الغسل[٢]. كما يستفاد، في بعض الحالات، من ضخامة حجم تلك العائدات المتراكمة التي يتم غسلها، في محاصرة بعض الأسواق أو حتى بعض الاقتصادات الصغيرة أو القضاء عليها[٣].

أولاً: أثر غسل الأموال في القطاع المالي

تشير تقارير «GAFI» إلى أن المؤسسات المالية، خاصة منها المصارف والأسواق المالية وشركات التأمين، تعدّ من أكثر القنوات المفضّلة لدى غاسلي الأموال لتمرير عملياتهم على الصعيدين المحلي والدولي. فكما تعدّ المؤسسات المالية مصدراً أساسياً في تمويل الاقتصاد الشرعي، فهي كذلك وسيلة أساسية لتمويل الاقتصاد غير الشرعي، نظراً إلى تكلفتها القليلة بالنسبة إلى عمليات غسل الأموال[٤].

وتواجه المؤسسات المالية المستخدمة من طرف غاسلي الأموال صعوبات إضافية في مجال إدارة أصولها (Actifs) وخصومها (Passifs)، وكذلك مختلف معاملاتها بطريقة ملائمة، مما يضرّ بسلامة واستقرار القطاع المالي بأكمله[٥]. وسيتم التركيز في هذه النقطة على

(١) John McDowell et Gary Novis, «Les Conséquences du blanchiment des capitaux et de la délinquance financière,» *Pérspectives écomoniques*, vol. 6, no. 2 (mai 2001), <http://usinfo.state.gov/journals/ites/0501/ijef/Frtoc.htm>.

(٢) Marie-Christine Dupuis, *Finance criminelle: Comment le crime organisé blanchit l'argent sale*, criminalité internationale (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1998), pp. 1-2.

(٣) McDowell et Novis, Ibid.

(٤) Brent L. Bartlett, «Economic Research Report: The Negative Effects of Money Laundering on Economic Development,» (International Economics Group, for the Asian Development Bank Regional Technical Assistance Project no. 5967, Countering Money Laundering in the Asian and Pacific Region, May 2002). <http://www.apgml.org/Index_files/ann_meet_doc_2002_public.pdf>.

(٥) Jean-Christian Lambelet et Sylvain Frochaux, «Le Blanchiment d'argent en Suisse,» (Séminaire d'économie national, université de Lausanne, école des HEC, mars 2003), p. 34.

المخاطر التي تتعرض لها المصارف والأسواق المالية من جرّاء عمليات غسل الأموال.

١ ـ المؤسسات المصرفية

عرف القطاع البنكي حالات عديدة من الإفلاس التي كان فيها لغسل الأموال دور بارز؛ كحالة إفلاس البنك الأوروبي المتحد (European Union Bank)[٦]، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI)، الذي تسبب انهياره في حدوث هزة مالية عنيفة على مستوى الاقتصاد الدولي بأكمله في بداية التسعينيات من القرن الماضي. كما أدى تدفق حجم كبير من الأموال القذرة تجاه العديد من بنوك دول البلطيق في الفترة نفسها (بداية التسعينيات) إلى انهيارها، حيث سارع المودعون، بعد أن توصلوا إلى معلومات حول الموضوع، إلى سحب أموالهم، بعد فقدهم الثقة في تلك المصارف[٧].

وتعدّ عمليات السحب الفجائي من أخطر ما يمكن أن تتعرض له البنوك، لما يترتب عنها من مشاكل في السيولة. ونظراً إلى طبيعتها غير الشرعية، تبقى عائدات الأنشطة غير القانونية في حركة دائمة بحثاً عن الملاذ الآمن، مما يجعل عمليات إيداعها وسحبها أمراً طبيعياً وضرورياً، لما يمثّل لها ذلك من محاولة التمويه والتغطية عن مصدرها، مما يجعل عمليات تحويلها متعلقة، بالأساس، بعوامل خارجية مرتبطة بمخططات غاسلي الأموال وليس بالمعطيات الاقتصادية، وبذلك يصعب على المصارف التنبؤ بحركة هذا النوع من الودائع.

عموماً، من أهم العواقب الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن استغلال النظام المصرفي في عمليات غسل الأموال هي تلك التي حددتها لجنة بازل فيما يعرف بمخاطر السمعة، ومخاطر العمليات ومخاطر التركّز، ورغم كون هذه المخاطر مترابطة ومتداخلة فيما بينها إلا أن لكل من هذه المخاطر تكلفتها الخاصة[٨]، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

أ ـ مخاطر السمعة (Risques d’atteinte à la réputation):

ويقصد بها احتمال أن تسفر السمعة السيئة عن ممارسات وعلاقات بنك ما، سواء كانت صحيحة أم لا، عن فقدان الثقة في نزاهته[٩]، مما يؤدي إلى توقف التعامل مع البنك المعني من طرف العملاء (مقترضين أو مودعين)، وكذلك المستثمرين، نتيجة الشكوك والادعاءات

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٧) Assemblée Génerale des Nations Unies, «Session extraordinaire consacrée au problème mondial de la drogue,» 8-10 juin 1998, Extrait de la préface au Money Laundering Manual du Programme des Nations Unies pour le contrôle international des drogues.

(٨) Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, «Devoir de diligence des banques au sujet de la clientèle,» Banque des règlements internationaux (octobre 2001), para. 10, <http://www.bis.org/pub/bcds85.pdf>.

(٩) المصدر نفسه، الفقرة ١٠.

حول قيامه أو مشاركته في عمليات غسل الأموال(١٠). فكما هو معلوم تعدّ الثقة أهم رأسمال بالنسبة إلى المصارف، بما أن طبيعة أعمالها تحتّم ثقة المودعين والدائنين والمستثمرين في هذه المؤسسات، وأيّ اهتزاز في هذه الثقة قد يؤدي إلى فقدان المقترضين من النوع الجيد، وبالتالي خفض القروض المربحة وزيادة مخاطر حافظة القروض (Portefeuille de prêts) بصفة عامة. ويمكن كذلك أن يقوم المودعون بسحب أموالهم، مما يخفّض مصدراً مهماً من مصادر التمويل قليل التكلفة بالنسبة إلى البنك، علماً أنه لا يمكن للبنك المعني التعويل على الأموال التي يودعها غاسلو الأموال كمصدر ثابت من مصادر التمويل. فعلى الرغم من ضخامة هذه الأموال إلا أنها تكون خاضعة لعمليات سحب مفاجئة وغير متوقعة باستعمال الحوالات الإلكترونية وغيرها، مما يسبب مشاكل سيولة بالنسبة إلى البنك(١١).

ب ـ المخاطر الإجرائية (Risques opérationnels):

ويقصد بها احتمالات الخسارة، المباشرة أو غير المباشرة، الناتجة من عدم الملاءمة أو الإخفاق الراجع إلى إجراءات (Procédures)، أو أشخاص، أو أنظمة داخلية (Systemes internes)، أو إلى أحداث خارجية (Evenements exterieurs). وتعود أغلب المخاطر الإجرائية لوجود ثغرات في تطبيق البنوك لبرامجها، وإلى عدم فاعلية (Inefficacité) إجراءات المراقبة، إضافة إلى وجود نواقص في «إجراءات العناية الواجبة» المتعلقة بمعرفة هوية المالك المستفيد من الحساب. فإجراءات التعرف هذه تقي من علاقات العمل مع أشخاص وهميين أو شركات وهمية ليست لديها أصول مادية، فضلاً عن المجرمين(١٢). وإذا ساد إحساس بعدم قدرة بنك ما على إدارة هذا النوع من المخاطر لديه بشكل فعاّل، فإن أعمال هذا الأخير يمكن أن تصبح عرضة للتعثر أو الإشباه(١٣). وتظهر الخسائر المتعلقة بالمخاطر الإجرائية في حالة تعرض المؤسسات البنكية لتخفيض أو إلغاء خدمة المراسلة البنكية، أو الخدمات بين البنوك (Services interbancaires)، وازدياد تكاليفها. كما يمكن أن تنجم هذه الخسائر عن ازدياد تكاليف الاقتراض أو التمويل(١٤).

ج ـ مخاطر التركّز (Risque de concentration):

تتعلق هذه المخاطر باحتمال حدوث الخسارة لفرط الائتمان أو الإقراض لمقترض واحد. وكما هو معلوم فالأحكام واللوائح التنظيمية الإلزامية تحدّ عادة من منح القروض لمقترض واحد، أو لمجموعة من المقترضين ذوي الصلة فيما بينهم. فعدم المعرفة الدقيقة للبنك بعملائه

(١٠) المصدر نفسه، الفقرة ١١.

(١١) «Effets du blanchiment de capitaux sur le developpement,» dans: *Guide de référence sur la lutte contre le blanchiment de capitaux et contre le financement du terrorisme*, banque mondiale et fonds monetaire internationale (Washington, DC: World Bank, 2003).

(١٢) كما أن إجراءات العناية الواجبة والدقة تساعد المؤسسة المالية على فهم طبيعة مصالح العميل التجارية والقضايا المالية التي ترتكز عليها.

(١٣) Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Ibid., para. 12.

(١٤) «Effets du blanchiment de capitaux sur le developpement».

وطبيعة الروابط الموجودة بينهم، تجعل من الصعب عليه قياس خطر التركّز لديه والتحكم به؛ الأمر الذي قد يعرض البنك لمخاطر في هذا المجال، خصوصاً في ظل وجود مقترضين بينهم صلة أو مصدر دخل مشترك أو أصول مشتركة من أجل سداد المبالغ المقترضة[١٥]. وتنجم خسائر القروض أيضاً عن العقود غير القابلة للتنفيذ، والعقود المبرمة مع أشخاص وهميين[١٦]. كما تنجم مخاطر التركّز أيضاً عن جانب التمويل، حيث يمنى البنك بخسائر كبيرة في حالات السحب غير المتوقع من طرف كبار المودعين، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار بالغة في سيولة البنك، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، خصوصاً بالنسبة إلى البنوك الصغيرة[١٧].

٢ ـ الأسواق المالية

يشكّل غسل الأموال تحدياً حقيقياً، ليس فقط بالنسبة إلى الأسواق المالية الدولية الكبرى والمراكز المالية الحرة، وإنما أيضاً بالنسبة إلى الأسواق الناشئة (Les Marchés financiers naissants). فالواقع أن أي دولة منخرطة في النظام المالي الدولي، تواجه خطر استغلال اقتصادها من خلال أسواقها المالية في مثل هذه العمليات. وبالطبع فالأسواق الناشئة التي تفتح اقتصادها ونظامها المالي أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، تصبح هدفاً سائغاً بالنسبة إلى غاسلي الأموال، بالنظر إلى كثافة الجهود المبذولة من طرف سلطات الأسواق المالية الكبرى والعديد من المراكز المالية الحرة لمكافحة غسل الأموال؛ الأمر الذي يحفز غاسلي الأموال على تحويل أنشطتهم إلى الأسواق الناشئة[١٨]. إلا أن عمليات تحويل الأموال هذه، تتم باعتبارها نقاط عبور لغسل الأموال ليس إلا، دون أن تستفيد منها اقتصادات هذه الدول، حيث تستغل كممرات مؤقتة في عملية الغسل، مما ينعكس سلباً على هذه الدول، حيث لا يتم استثمار الأموال القذرة في أية مشاريع تنموية، بل يجري فقط استغلال أسواقها في عمليات مضاربة شديدة قد تعصف بهذه الأسواق. ويعتبر ما آلت إليه الأسواق المالية لجنوب شرق آسيا من الأمثلة القوية في هذا الإطار، فقد ساهم حقن الاقتصاد الإقليمي لهذه الدول بمليارات الدولارات الخاضعة لعمليات غسل الأموال إلى حدوث مضاربات شديدة، أدت إلى حدوث سلسلة انهيارات مالية واقتصادية في هذه الدول، وامتدت إلى خارجها كذلك[١٩].

أما فيما يتصل بالدول العربية، فهذه الآثار تتباين من دولة إلى أخرى، فتكون قوية في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً كالإمارات، بينما لا يكون لها تأثير في دول أخرى في غياب وجود أسواق مالية فيها كاليمن، على سبيل المثال.

(١٥) Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Ibid., para. 14.

(١٦) «Effets du blanchiment de capitaux sur le developpement».

(١٧) Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Ibid., para. 15.

(١٨) McDowell et Novis, «Les Conséquences du blanchiment des capitaux et de la délinquance financière».

(١٩) Dupuis, *Finance criminelle: Comment le crime organisé blanchit l'argent sale*, pp. 2-8.

٣ ـ غسل الأموال يضعف من دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي

قامت العديد من الدراسات الاقتصادية المتعمقة، طوال السنوات العشر الأخيرة، بتقييم (Evaluation) دور المؤسسات المالية (مصارف، شركات التأمين، أسواق مالية . .) في عملية النمو الاقتصادي. وقد أكدت هذه الدراسات، بما لا يدعو إلى الشك، أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على مؤسسات مالية داخلية قوية، وأن التطور المالي له تأثير إيجابي كبير في النمو الاقتصادي، لما لهذه المؤسسات من دور أساسي في تجميع الادّخار المحلي وإعادة تخصيصه واستثماره داخل أو خارج البلد بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. فكما أن الاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون لديها مؤسسات مالية قوية، فإن المؤسسات المالية القوية تقود بدورها إلى تسريع النمو الاقتصادي[٢٠]. إلا أن عمليات غسل الأموال تعيق تطور هذه المؤسسات الهامة، حيث يعمل القائمون على هذه العمليات على جعل هذه المؤسسات تتآكل من داخلها، عبر إفساد موظفيها ومسؤوليها، مما يتيح لهم غسل أموالهم بسلاسة. وكما هو معلوم، فثقة العملاء أساسية لنمو المؤسسات المالية واستمرار أنشطتها، واضطلاعها بالدور المنوط بها في عملية التنمية، فالثقة والسمعة الجيدة تمثلان دعامتين أساسيتين بالنسبة إلى القطاع المالي بالنظر إلى طبيعة عمله؛ وبمجرد إحساس المودعين والمستثمرين بوجود شبهة فساد إداري تهتز هذه الثقة.

ويكون لغسل الأموال تأثير سلبي مضاعف في نشاط المؤسسات المالية في الدول النامية، لعدة أسباب من بينها كون أغلب المؤسسات المالية الوازنة في العديد من هذه الدول تعتمد، تاريخياً وبشكل كبير، على الأصول العامة (Fonds publics) أكثر من اعتمادها على الودائع الخاصة. ونجاح الإصلاح المالي الشامل فيها يرتبط، في جزء كبير منه، بدعم ثقة مختلف المدّخرين في هذه المؤسسات حتى يتسنى إحلال رأس المال الخاص محل رأس المال العام، لكي ينطلق الاستثمار الخاص، وتزدهر الأعمال، ويجد المستثمرون المحليون والأجانب الثقة اللازمة للاستثمار، فيسهمون بذلك في خلق الثروة والدخول وإنعاش التشغيل.

كما أن ارتباط المؤسسات المالية التابعة للدولة بالفساد والصيت السلبي، يجعل من الصعب وجود مستثمرين خواص مستعدين وقادرين على تحمل ما ينتج من هذا الصيت السلبي من خسائر بسبب عدم الثقة، خصوصاً وأن عمليات الخصخصة حينما تتم في الدول النامية ترتبط في كثير من الأحوال بشرط الحفاظ على الجزء الأكبر من المستخدمين والمسؤولين في المؤسسة المعنية؛ الأمر الذي قد يعني (خصوصا بالنسبة إلى المتعاملين مع المؤسسة)، عدم التخلص بشكل نهائي من تركة الفساد.

(٢٠) Bartlett, «Economic Research Report: The Negative Effects of Money Laundering on Economic Development».

ثانياً: أثر غسل الأموال في القطاع الإنتاجي

إضافة إلى تأثيرها في القطاع المالي، تؤثر عمليات غسل الأموال بشكل مباشر في نمو «القطاع الحقيقي» (Le vrai secteur)، وذلك من خلال الإضرار بالقطاع الخاص، وتحويل الموارد باتجاه أنشطة غير منتجة أو قليلة الإنتاجية.

١ ـ الإضرار بالقطاع الخاص

يعدّ استخدام «شركات الواجهة» (Sociétés de façade) من بين الأساليب الأكثر انتشاراً بالنسبة إلى عمليات غسل الأموال، حيث يستفاد من هذه الشركات في عملية الحفاظ على العائدات غير الشرعية والتغطية عليها، حتى تبقى بعيدة عن أعين السلطات، وذلك بخلطها مع عائدات أنشطة أخرى شرعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، يستعمل غاسلو الأموال محلات «البيتزا» (Les Pizzerias) للتمويه عن أرباحهم من تجارة الهيروين[٢١].

وتدخل شركات الواجهة هذه جزءاً من العائدات غير الشرعية في تمويل أنشطتها، حتى تتمكن من توفير منتجاتها بأسعار أقل من السعر الموجود في السوق، بل أكثر من ذلك، في بعض الحالات تعرض هذه الشركات منتجاتها بأسعار أقل من التكلفة الحقيقية لهذه المنتجات، ويعلل ذلك بكون هذه الشركات تحصل على نوع من الدعم المالي من طرف المنظمات الإجرامية بينما تحصل الشركات الشرعية على رأسمالها من السوق المالي الشرعي، مما يعطي شركات الواجهة امتيازاً تنافسياً على حساب الشركات الشرعية. وبالتالي يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تتمكن هذه الأخيرة من منافسة شركات الواجهة المدعومة مالياً، التي يتركز هدفها في صون وحماية أموالها «القذرة» أكثر من تحقيق الربح، مما يساعد الجريمة المنظمة على امتلاك جزء مهم من شركات القطاع الخاص. وبذلك يتم الإضرار بقدرة مؤسسات قطاع الأعمال الخاص على البقاء والاستمرار، وما ينتج من ذلك من آثار سلبية أخرى على مستوى الإقتصاد الكلي (Macro-économique) ليعاني الاقتصاد في مجمله من سوء تخصيص للموارد[٢٢]. وتزيد حدّة هذه الآثار عندما يتعلق الأمر بالدول التي لا يزال القطاع الخاص فيها يخطو خطواته الأولى، ولا يقوى على منافسات من هذا النوع، كما هو الشأن بالنسبة إلى الدول العربية.

٢ ـ تحويل الموارد

أوضحت العديد من تقارير «GAFI» حول أساليب غسل الأموال، أن الأموال التي يتم غسلها عبر قنوات أخرى غير قنوات المؤسسات المالية، غالباً ما يجري توظيفها في

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) McDowell et Novis, «Les Conséquences du blanchiment des capitaux et de la délinquance financière».

الاستثمارات غير المنتجة أو ذات الإنتاجية المتواضعة بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي، كشراء التحف والمجوهرات، أو العقارات. . . ؛ حيث إن الأموال المغسولة، في معظم الأحوال، تتبع مساراً مختلفاً عن مسار الأموال المشروعة داخل اقتصاد بلد معين. فبدلاً من أن يتم توظيف هذه الأموال في مشاريع «منتجة» من أجل الاستثمار الأمثل في المستقبل، غالباً ما يتم توظيفها في استثمارات «عقيمة» (Investissements stériles) بغرض الحفاظ على قيمتها وجعل عملية تحويلها أكثر سهولة. وكما هو معلوم، فهذه الاستثمارات لا تشكل قيمة مضافة بالنسبة إلى مجموع اقتصاد البلد(٢٣)؛ فقد ثبت أنه في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، توظف أموال التهرب الضريبي في استثمارات تتسم بالمخاطرة رغم أنها يمكن أن تكون ذات مردودية أكبر في قطاع الأعمال الصغيرة(٢٤). كما يمكن كذلك استعمال الأموال غير المشروعة في تمويل أنشطة مربحة من وجهة النظر الاقتصادية، لكن هذه الاستثمارات غالباً ما تكون قصيرة الأجل، مما يؤثر سلباً في مسار النمو الاقتصادي للبلد المعني، ذلك أن صناعات بأكملها كالتشييد والبناء والصناعات الفندقية، يتم الاستثمار فيها، ليس استجابة لطلب محلي ولكن استجابة لمصالح غاسلي الأموال. وفي الوقت الذي يرى فيه هؤلاء أن هذا النوع من الاستثمارات لا يتماشى مع مصالحهم، لا يترددون في تركه، محدثين بذلك انهياراً للقطاع بأكمله، مما يؤثر في الاقتصاد الوطني وفي القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع المنهار، ومن الأمثلة على ذلك الانهيار العقاري الذي حصل في ميامي في سنة ١٩٨٠، وانهيارات مالية وقطاعية أخرى وقعت في جنوب شرق آسيا(٢٥).

أكثر من ذلك، قد تعمل المنظمات الإجرامية، في كثير من الأحوال، على تحويل مؤسسات الأعمال الإنتاجية إلى استثمارات عقيمة عن طريق تشغيلها لغرض غسل العوائد غير القانونية، وليس كمؤسسات مدرّة للأرباح. وبذلك، فهذه الاستثمارات لا تلبّي احتياجات الاستهلاك، ولا تفيد في الاستخدامات المشروعة والمنتجة. وبهذه الطريقة يتم تكريس موارد البلد لاستثمارات عقيمة لا تشكل قوة دفع حقيقية للإنتاج الوطني للبلد المعني، مما يخفض من إنتاجية عموم اقتصاد هذا البلد(٢٦).

وتتجلى خطورة تحويل الموارد بهذه الطريقة بجلاء بالنسبة إلى الدول النامية عموماً، ومن ضمنها الدول العربية، خاصة غير النفطية منها؛ حيث إن استغلال هذه الموارد النادرة في أنشطة غير ضرورية أو قليلة المردودية يشكل خسارة حقيقية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي في هذه البلدان ■

(٢٣) Barlett, «Economic Research Report: The Negative Effects of Money Laundering on Economic Development,» *Platypus*, no. 77 (December 2002), p. 19.

(٢٤) Peter J. Quirk, «Money Laundering: Muddying the Macroeconomy,» *Finance and Development* (International Monetary Fund), vol. 34, no. 1 (March 1997).

(٢٥) Lambelet et Frochaux, «Le Blanchiment d'argent en Suisse,» p. 33.

(٢٦) «Effets du blanchiment de capitaux sur le developpement».